جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بإيتاي البارود
المجلة العلمية

ألفية ابن مالك بين ابن هشام وابن عقيل من مطلع الألفية إلى نهاية نواسخ الابتداء (دراسة موازنة)

إعداد

علي بن يحيى بن سليمان العطيفي

قسم اللغة العربية وآدابها ، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الملك خالد،
المملكة العربية السعودية

(العدد الخامس والثلاثون)
(الإصدار الثاني .. أكتوبر)
(١٤٤٤هـ - ٢٠٢٢م)

علمية- محكمة- نصف سنوية
الترقيم الدولي: ISSN 2535-177X

ألفية ابن مالك بين ابن هشام وابن عقيل من مطلع الألفية إلى نهاية نواسخ الابتداء (دراسة موازنة)

علي بن يحيى بن سليمان العطيفي

قسم اللغة العربية وآدابها ، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الملك خالد، المملكة العربية السعودية

البريد الالكتروني: ali.sliman.987@gmail.com

الملخص:

تعدُّ ألفية الإمام ابن مالك (ت٦٧٢هـ) من أبرز المصنفات المنظومة الجامعة في النحو والصرف، حيث إنَّه عني فيها عناية خاصة بالجمع والإيضاح والاستقصاء، ولما تحظى به الألفية من اهتمام بالغ من العلماء وطلبة العلم منذ القدم، فقد تسابق العلماء إلى شرحها وبيانها، ومن أبرز من شرحها الإمام ابن هشام (ت٧٦١هـ) والإمام ابن عقيل (ت٧٦٩هـ)، وقد نهض هذا البحث ليسلط الضوء على هذين الشرحين من خلال دراسة موازنة بينهما من بداية الألفية إلى نهاية باب نواسخ الابتداء، إذ يقف محللًا إياهما، وسابرًا غورهما، حيث انتظم في أربعة مباحث، تسبقها مقدمة، وتقفوها خاتمة وفهارس، أمَّا المقدمة فقد بيَّنت فيها مشكلة البحث، وأهميته، وأهدافه، والدراسات السابقة له، ومنهجه وإجراءاته، وتوزيعه إلى مباحث ومطالب، ثم قسمت مادة البحث التي سأدرسها إلى مصادر الاستشهاد عند ابن هشام وابن عقيل، والأحكام والترجيحات لديهما، وما عدَّه كلٌّ منهما أصلا في بابه، مع دراسة اختلاف الأسلوب في شرحيهما على الألفية، وقد خلص البحث إلى جملة من النتائج، من أهمها:اتفق ابن هشام وابن عقيل في مصادرهما، إلا أنَّ ابن هشام لم يكثرْ من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، وقد يكون هذا نتيجة ميله إلى مذهب البصريين،استشهد ابن عقيل بقراءة شاذة بخلاف ابن هشام الذي لم يستشهد إلا بالقراءات المتواترة، يُعدُّ ابن عقيل أكثر ترجيحًا للآراء، وإصدارًا للأحكام النحوية من ابن هشام،يُعدُّ ابن هشام أكثر بيانًا للأصول في الأبواب النحوية من ابن عقيل، وغيرها من النتائج التي دونتها في خاتمة البحث.

الكلمات المفتاحية: ألفية، ابن مالك، القرآن، الحديث، الأصول، دراسة موازنة.

Alfiya Ibn Malik between Ibn Hisham and Ibn Aqeel from the beginning of the millennium to the end of the beginnings of the beginning (a balancing study)

Ali bin Yahya bin Suleiman Al-Atifi
Department of Arabic Language and Literature, College of Humanities, King Khalid University, Saudi Arabia
Email: ali.sliman.987@gmail.com

Abstract:
The Millennium of Imam Ibn Malik (d. 672 AH) is considered one of the most prominent comprehensive works in grammar and morphology, as he devoted special attention to collection, clarification and investigation, and because of the great interest of the millennium among scholars and students of science since ancient times, scholars raced to explain and clarify it. , and among the most prominent of those explained by Imam Ibn Hisham (d. 761 AH) and Imam Ibn Aqil (d. 769 AH), and this research rose to shed light on these two explanations by studying a balance between them from the beginning of the millennium to the end of the chapter of the beginnings, as he stands to analyze them, and probes their depth, as It is organized into four sections, preceded by an introduction, followed by a conclusion and indexes. And the rulings and preferences they have, and what each of them originally considered in its chapter, with a study of the difference of style in their explanations on the millennium. The Noble Prophet, and this may be the result of his inclination to the doctrine of the visuals, Ibn Aqil cited an abnormal reading, unlike Ibn Hisham, who only cited frequent readings. From Ibn Aqeel, and other results that I wrote in the conclusion of the research.

Keywords: Alfiya, Ibn Malik, The Qur'an, Hadith, Assets, Balancing Study.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين.

أما بعد:

فمنذ أنْ أشرقت شمس الإسلام المشعة بـ ﴿ٱقۡرَأۡ﴾ [العلق:١] دعوةً إلى العلم والمعرفة في جوانب الحياة كلِّها، وعلماؤنا يحملون همَّ العلم وتبليغه وبذله ونشره بين الناس.

وإنَّ من أشرف العلوم وأجلها، علم النحو العربي، فبه يستقيم اللسان، ويسلم من اللحنِ والزلل، ويمتد هذا الشرف ليصل إلى الأبحاث المتعلقة بهذا العلم المبارك.

ولا شكَّ أنَّ ألفية الإمام ابن مالك الطائي الجياني كانت ـ وما تزال ـ من أهمِّ ما شغل العلماء المبرزين منذ القدم؛ إذ أولى علماؤنا الأجلاء الألفية جلَّ عنايتهم، وبالغ اهتماهم شرحًا وتبيانًا وتدريسا.

ومن بين هؤلاء العلماء الفضلاء العالمان الفذان: ابن هشام الأنصاري الذي شرحها في كتابه (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك) وابن عقيل الطائي في كتابه (شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك).

وعند إنعام النظر في هذين الشرحين وجدتهما جديرين بدراسة موازنة؛ فعزمت بعون الله تعالى، أنْ أنطلق إلى جمع المادة العلمية المتعلقة بالموازنة بين هذين الشرحين، وخلصت إلى مادة موفورة، وبعد ترتيبها وتصنيفها تبدَّى لي أن أسِمَ البحث (شرحا ابن هشام وابن عقيل على ألفية ابن مالك من مطلع الألفية إلى نهاية نواسخ الابتداء ـ دراسة موازنة).

موضوع البحث:

موازنة بين شرح ابن هشام، وبين شرح ابن عقيل، على ألفية العلامة أبي عبد الله جمال الدين محمد بن مالك ـ رحمهم الله جميعاـ من حيث مصادر الاستشهاد، واختلاف توجيه الشواهد، وإصدار الأحكام، وبيان ما هو أصلٌ في بابه عند كلٍّ منهما، وذلك من أول الكتاب إلى نهاية نواسخ الابتداء.

أهمية البحث:

رصد الاختلاف في فهم جزء من الألفية، وشرحه عند علمين من أعلام العربية هما ابن هشام الأنصاري وابن عقيل ـ رحمهما الله تعالى ـ إذ إنَّ هذا البحث يساهم في معرفة الدارس مواضع الخلاف، وثمرته، وبيان مصادر الاستشهاد عند عالمين جليلين لهما امتداد علمي وحضاري بارز، ولهما أثرٌ كبير في الدرس النحوي واللغوي في العربية.

أهداف البحث:

لهذا البحث أهدافٌ، منها:

١ـ تيسير الجمع بين شرح ابن هشام، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ـ لطلبة العلم ـ والإفادة منهما.

٢ـ دراسة موقف الشارحين من المدارس النحوية.

٣ـ معرفة مذهبهمهما النحوي، ومدى تمسك كلٌّ واحدٍ منهما بمذهبه.

٤ـ بيان طريقة تناولهما الألفية، وشرحهما عليها.

٥ـ معرفة مصادر الاستشهاد لديهما، وتنوع هذه المصادر.

أسباب اختيار الموضوع ودوافعه:

من الأسباب التي دفعتني إلى اختيار هذا الموضوع ما يأتي:

١ ـ ما يحظى به الشرحان من أهمية بالغة، وشهرة واسعة لدى طلاب العلم.

٢ ـ عدم وجود دراسة موازنة بين الشرحين ـ حسب اطلاعي ـ .

٣ ـ معرفة ما يمكن أن يختلف فيه شارحان عاشا في عصر واحد، وبلد واحد.

مشكلة البحث وتساؤلاته:

نهض هذا البحث؛ ليجيب عن الأسئلة الآتية:

١ـ هل يمكن لدارس النحو والصرف الجمع بين شرح ابن هشام، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك؟

٢ـ ما موقفهما من المدارس النحوية؟

٣ـ ما هو مذهب كلٌّ واحد منهما، وهل تمسك بمذهبه في الأبواب والمسائل كلها؟

٤ـ هل تناولا الألفية بمنهج واحد، ونظرة واحدة؟

٥ـ ما مصادر الاستشهاد لديهما؟

حدود البحث:

اقتصر البحث على الموازنة بين شرحي ابن هشام (ت٧٦١هـ) وابن عقيل (ت٧٦٩هـ) على ألفية ابن مالك (ت٦٧٢هـ) من مطلعها حتى نهاية نواسخ الابتداء.

وقد توقفت عند نهاية نواسخ الابتداء؛ لأنه باب كبير يحسن الوقوف عليه، وأرجو من الله العون على إتمام الموازنة بين الشرحين في بحث آخر.

الدراسات السابقة:

من خلال دراستي وقراءتي وقفت على دراسات سابقة لبحثي هذا، وفيما يأتي بيانها، مع بيان الفرق بينها، وبين بحثي:

١ـ أبواب المرفوعات بين (أوضح المسالك) لابن هشام وبين (شرح ابن عقيل) لابن عقيل دراسة موازنة في المنهج، بحث متطلب لدرجة الماجستير، للباحثة نور حسنى بنت طالب، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، ٢٠١٥م، وقد تناولت فيه طريقة ابن هشام وابن عقيل في الشرح، وتسمية الأبواب، والشكل، والشواهد، وخصت ذلك في أبواب المرفوعات وحدها، والفرق بين هذا البحث وبين بحثي واضح من حيث العنوان والمضمون، إذ سيتناول بحثي دراسة موازنة شاملة بين ابن هشام وابن عقيل على الألفية من بدايتها إلى نهاية نواسخ الابتداء، دون تحديد البحث في المرفوعات، بل يشمل المرفوعات

وغيرها في الأسماء والأفعال والحروف، والعوامل الداخلة على الجملة، والمبنيات والمعربات، والمثنى والجمع، والممنوع من الصرف، وغيرها.

٢ـ استدراكات ابن هشام الأنصاري على ابن مالك من خلال أوضح المسالك، بحث للحصول على درجة الماجستير، للباحث: محمد نور حمد، جامعة أم درمان الإسلامية بالسودان، وقد بين الباحث استدراك ابن هشام على ابن مالك من خلال عدد من المسائل في الأسماء، والأفعال، والحروف، ويختلف هذا البحث عن بحثي من حيث إنه يدرس الاستدراك من جهة ابن هشام وحده على ابن مالك، أمَّا بحثي، فسيتناول شرح ابن هشام وشرح ابن عقيل في دراسةٍ موازنةٍ على الألفية من بدايتها إلى نهاية نواسخ الابتداء.

٣ـ ألفية ابن مالك بين ابن عقيل والخضري، للباحث زياد توفيق محمد، وهو بحث متطلب لدرجة الماجستير، في جامعة النجاح بفلسطين، وقد تناول فيه الباحث أهمية ألفية ابن مالك، ومذهب ابن عقيل والخضري في النحو، والمنهج المتبع عند ابن عقيل والخضري في شرحيهما على الألفية، أما بحثي فإنَّه بين ابن هشام وابن عقيل، ولن أقتصر فيه على دراسة المنهج ـ وحده ـ بل ستكون هذه الدراسة الموازنة شاملة مصادر الاستشهاد، واختلاف توجيه الشواهد، وإصدار الأحكام، وبيان ما هو أصلٌ في بابه عند كلٍّ منهما، وذلك من أول الكتاب إلى نهاية نواسخ الابتداء.

٤ـ مقال على الشبكة العنكبوتية، عبْر:(موقع ملتقى أهل الحديث *www.ahlalhdeeth.cm*) بعنوان: الفروق الجلية بين أوضح المسالك وشرح ابن عقيل على الألفية، لفوزي الحربي، وهو مقال لا يتجاوز خمسة عشر سطرًا، طرح فيه الكاتب بعض المقارنات التي لحظها دون أن يوثقها من الشرحين.

المنهج والإجراءات:

سيعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي في تتبع الشرحين، ووصف الفروق بينهما، وفق الخطوات الإجرائية الآتية:

١ـ عزو الآيات الكريمة من المصحف الشريف إلى جوار كل آية.

٢ـ توثيق الأحاديث الشريفة، والشواهد الشعرية، والأمثال العربية في الحاشية من مصادرها الأولى، فإن تعذر ذلك، فتوثق من المصادر الأقرب إلى مصادرها الأولى، كالمجموعات الحديثية والمجموعات الشعرية.

٣ـ ذكر بيانات المصدر كاملة في أول ورود له في البحث، أمَّا إذا تكرر وروده، فيكتفى بذكر اسم المصدر، ورقم الجزء والصفحة.

٤ـ عمل خاتمة؛ لذكر أبرز النتائج والتوصيات.

٥ـ وضع قائمة بالمصادر والمراجع مرتبة ترتيبًا ألفبائيًا.

٦ـ وضع الفهارس العامة.

خطة البحث:

يقسم البحث إلى مباحث، وفي كلِّ مبحثٍ مطلبان، يلي ذلك خاتمة، وقائمة بالمصادر والمراجع، وفهارس ، كالآتي:

- **المبحث الأول:** مصادر الاستشهاد عند ابن هشام وابن عقيل، واختلاف توجيهها، وفيه مطلبان:

ـ **المطلب الأول:** مصادر الاستشهاد عند ابن هشام وابن عقيل.

ـ **المطلب الثاني:** اختلاف توجيه الشواهد عند ابن هشام وابن عقيل

- **المبحث الثاني:** الأحكام والترجيحات عند ابن هشام وابن عقيل، وفيه مطلبان:

ـ **المطب الأول:** الأحكام والترجيحات عند ابن هشام.

ـ **المطلب الثاني:** الأحكام والترجيحات عند ابن عقيل.

- **المبحث الثالث:** ما عدَّه ابن هشام وابن عقيل أصلا في بابه، وفيه مطلبان:

ـ **المطلب الأول:** الأصول عند ابن هشام.

ـ **المطلب الثاني:** الأصول عند ابن عقيل.

- **المبحث الرابع:** اختلاف أسلوب الشرح عند ابن هشام، وابن عقيل على ألفية ابن مالك، وفيه مطلبان:

ـ **المطلب الأول:** اختلافهما في تناول المسائل.

ـ **المطلب الثاني:** إيرادهما المذاهب النحوية.

- **المبحث الخامس:** موقف ابن هشام وابن عقيل من آراء ابن مالك.

ـ **المطلب الأول:** موقف ابن هشام من آراء ابن مالك.

ـ **المطلب الثاني:** موقف ابن عقيل من آراء ابن مالك.

ـ **الخاتمة:** وقد دونت فيها نتائج البحث وتوصياته.

ـ **فهارس الموضوعات.**

وبعد، فإنَّ هذا جهدٌ متواضع لا يخلو من النقص والزلل، أقدمه خدمةً للغة القرآن الكريم، ملتمسًا الأجر والثواب، فما كان فيه من توفيق وصواب فمن الله وحده، وما كان فيه من خطأ فمن ضعف نفسي، غير أنَّي حاولت الإحسان قدر الإمكان، وبالله الاستعانة، وعليه التكلان، والحمد لله رب العالمين.

المبحث الأول: مصادر الاستشهاد عند ابن هشام وابن عقيل، واختلاف توجيهها، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مصادر الاستشهاد عند ابن هشام وابن عقيل.

المسألة الأولى: مصادر الاستشهاد عند ابن هشام:

تنوعت مصادر الاستشهاد النحوي عند ابن هشام ـ رحمه الله تعالى ـ فاستشهد بالقرآن الكريم بقراءاته المختلفة، كما استشهد بالحديث النبوي، وأشعار العرب وأمثالهم ولغاتهم، وهذا دأب العلماء في الاستشهاد، إذ يعد القرآن الكريم المصدر الأول في الاستدلال على صحة قاعدة نحوية، قال الجاحظ:" إذ كلام الله أفصح الكلام، فلا يجوز فيه جميع ما يجوزه النحاة في شعر ((الشماخ)) و((الطرماح)) وغيرهما من سلوك التقادير البعيدة، والتراكيب القلقة، والمجازات المعقدة".[(١)] .

أمَّا الحديث النبوي الشريف فإنَّه يأتي في المرتبة التالية للشاهد القرآني الكريم " وقد كان من المنهج الحق بالبداهة أن يتقدم الحديث سائر كلام العرب من نثر وشعر في باب الاحتجاج في اللغة وقواعد الإعراب، إذ العربية لا تعهد في تاريخها بعد القرآن الكريم بيانا أبلغ من الكلام النبوي، ولا أروع تأثيرا، ولا أفعل في النفس، ولا أصح لفظا، ولا أقوم معنى"[(٢)] إلا أنَّ النحاة قد توزعوا إلى فريقين في الاستشهاد بالحديث النبوي من عدمه، ولن ندخل في حيثيات هذا الموضوع؛ لأنه ليس محل بحثنا.

وعدَّ الجاحظ الشعر الذي فيه أعراب غاية النحويين، فقال:" ولم أر غاية النحويين إلا كل شعر فيه أعراب، ولم أر غاية رواة الأشعار إلا كل شعر فيه

(١) البحر المحيط في التفسير، أبو حيان، تحقيق: صدقي محمد، دار الفكر . بيروت، (د.ط)، ١٤٢٠هـ، (١٢/١).

(٢) في أصول النحو، سعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي . بيروت، (د.ط)، ١٤٠٧هـ ، (ص٤٦)

غريب أو معنى صعب يحتاج إلى استخراج، ولم أر غاية رواة الأخبار إلا كل شعر فيه الشاهد والمثل". (١)

ولغات العرب ـ الذين كانوا في زمن الاحتجاج ومكانه ـ وكلامهم من الشواهد التي يعتمد عليها النحاة، قال ابن عصفور: "النحو علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي تأتلف منها". (٢)

وفيما يأتي بيان مصادر الاستشهاد عند ابن هشام:

- **أولًا: القرآن الكريم، بقراءاته المختلفة:**

استشهد بعدد من القراءات القرآنية على كثير من مسائله النحوية، ووجَّه بعضها توجيهات نحوية مختلفة، من ذلك:

١ـ استشهد على جواز توسط أخبار (كان وأخواتها) في ليس ـ خلافاً لابن درستويه ـ بقراءة حمزة وحفص(٣)، في قول الله تعالى ﴿ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ ﴾ [البقرة:١٧٧] بنصب (البر)، فقال: "وتوسط أخبارهن جائز ـ خلافاً لابن درستويه ـ في ليس... وقرأ حمزة وحفص: " ﴿ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ ﴾ [البقرة:١٧٧] بنصب البر".(٤)

---

(١) البيان والتبيين، الجاحظ، دار الهلال ـ بيروت، (د.ط) ، ١٤٢٣هـ ، (٢٥٩/٣).

(٢) المقرب، ابن عصفور، تحقيق: عادل أحمد وعلي محمد، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط: الأولى، (ص٦٧).

(٣) ينظر: التيسير في القراءات السبع، عثمان بن سعيد الداني، تحقيق: أوتو تريزل، دار الكتاب العربي ـ بيروت، ط: الثانية، ١٤٠٤هـ ، (ص٧٩)، وإبراز المعاني من حرز الأماني، أبو شامة المقدسي، دار الكتب العلمية . بيروت، (د.ط)، (د.ت)، (ص٣٥٥)، والكنز في القراءات العشر، تاج الدين الواسطي، تحقيق: خالد المشهداني، مكتبة الثقافة الدينية . القاهرة، ط: الأولى، ١٤٢٥هـ ، (٤٢١/٢).

(٤) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، الإمام ابن هشام الأنصاري، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ـ بيروت، (د.ط)، ١٤٢٩ هـ، (٢١٩/١).

٢ـ استشهد بقراءة الإمام نافع [١] على جواز كسر السين في (عسى) في باب (إنّ وأخواتها). في قول الله ــ تعالى ــ ﴿ فَهَلۡ عَسَيۡتُمۡ إِن تَوَلَّيۡتُمۡ أَن تُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَتُقَطِّعُوٓاْ أَرۡحَامَكُمۡ ﴾ [محمد:٢٢] بكسر السين، حيث يقول:" يجوز كسر سين (عسى) خلافا لأبي عبيدة، وليس ذلك مطلقا خلافا للفارسي، بل يتقيد بأن تُسند إلى التاء، أو النون، أو نا، نحو ﴿ قَالَ هَلۡ عَسَيۡتُمۡ إِن كُتِبَ ﴾ [البقرة: ٢٤٦]، ﴿ فَهَلۡ عَسَيۡتُمۡ إِن تَوَلَّيۡتُمۡ ﴾ [محمد:٢٢] قرأهما نافع بالكسر، وغيره بالفتح"[٢].

٣ـ ذكر أنَّ الفعل المضارع المعتل الآخر يجزم بحذف آخره ـ في باب إعراب الفعل المضارع ـ ووجه قراءة قنبل [٣] في إثبات حرف العلة في قول الله ـ تعالى ـ ﴿ إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ ﴾ [يوسف:٩٠] وجهها بأن (مَن)، موصولة، وتسكين (يصبرْ) على أنه وصل بنية الوقف، وإما على العطف على المعنى [٤].

- **ثانيا: الحديث النبوي الشريف:**

لم يستشهد ابن هشام من أول كتابه، إلى نهاية باب (باب نواسخ الابتداء) إلا بحديثين شريفين:

الأول: في القصة المشهورة:" أن عمر انطلق مع النبي صلى الله عليه وسلم في رهط قبل ابن صياد حتى وجدوه يلعب مع الصبيان عند أطم بني مغالة، وقد قارب ابن الصياد الحلم، فلم يشعر حتى ضرب النبي صلى الله عليه

(١) ينظر: التيسير في القراءات السبع، (ص٨١)، والكنز في القراءات العشر، (٤٢٧/٢).
(٢) أوضح المسالك، (١٩٠).
(٣) ينظر: التيسير في القراءات السبع، (ص١٣١)، وشرح طيبة النشر في القراءات، ابن الجزري، ضبط: أنس مهرة، دار الكتب العلمية . بيروت، ط: الثانية، ١٤٢٠هـ، (ص١٥٨).
(٤) ينظر: أوضح المسالك، (٦٩/١ـ٧٤).

وسلم بيده، ثم قال لابن الصياد (تشهد أني رسول الله). فنظر إليه ابن صياد، فقال: أشهد أنك رسول الأميين. فقال ابن صياد للنبي صلى الله عليه وسلم: أتشهد أني رسول الله؟ فرفضه وقال (آمنت بالله وبرسله). فقال له (ماذا ترى). قال ابن صياد يأتيني صادق وكاذب. فقال النبي صلى الله عليه وسلم (خلط عليك الأمر). ثم قال له النبي صلى الله عليه وسلم (إني قد خبأت لك خبيئا). فقال ابن صياد هو الدخ. فقال (اخسأ فلن تعدو قدرك). فقال عمر رضي الله عنه: دعني يا رسول الله أضرب عنقه. فقال النبي صلى الله عليه و سلم (إن يكنه فلن تسلط عليه وإن لم يكنه فلا خير لك في قتله)[١].

حيث استشهد ابن هشام بهذا الحديث في باب: (المعارف ـ الضمير) على جواز وصل الضمير المنصوب بـ (كان أو إحدى أخواتها)، إذ يقول:" ومن ورود الوصل الحديث:" إن يكنه فلن تسلط عليه"..." [٢].

الثاني: عن أبي بن كعب قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ولا تُكَنُّوا"[٣].

وقد استشهد به ابن هشام على القول بأن يعرب (الهَن ـ في باب الأسماء الستة) على لغة النقص[٤]، حيث يقول: "والأفصح في الهن النقص، أي: حذف اللام، فيعرب بالحركات، ومنه الحديث... [وذكر الحديث].[٥]

---

(١) الجامع الصحيح المختصر، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة ـ بيروت، ط: الثالثة، ١٤٠٧، ٤٥٤/١، رقم الحديث: (١٢٨٩).

(٢) أوضح المسالك، (٩٣/١).

(٣) سنن النسائي الكبرى، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي، تحقيق: عبد الغفار سليمان البنداري، سيد كسروي حسن، دار
الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى، ١٤١١، (٢٧٢/٥)، رقم الحديث (٨٨٦٤).

(٤) لغة النقص: هي الإعراب بالحركات الظاهرة في الأسماء الستة بدلا عن الحروف (ينظر: شرح ابن عقيل، لبهاء الدين بن عبد الله بن
عقيل الهمداني المصري، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع ـ القاهرة، ٢٠٠٩ م، ط: الأولى، (٢٦/١).

(٥) أوضح المسالك، لابن هشام، (٤٢/١).

- **ثالثا: الشعر، وأمثال العرب:**

أ ـ الشعر:

أما شواهده الشعرية فكثيرة، منها:

١ـ استشهد على أنه لا ترتيب بين الكنية وغيرها، بأول بيت رجز قاله أعرابي لعمر [(١)]:

" **أقسم بالله أبو حفص عمر**"

حيث قدم الكنية على الاسم.

وبقول حسان[(٢)] :

وما اهتزَّ عرش الله من أجل هالكٍ سمعنا به إلا لسعدٍ أبي عمرو

يقول ابن هشام:" ولا ترتيب بين الكنية وغيرها، قال: " أقسم بالله أبو حفص عمر"، وقال حسان:

وما اهتزَّ عرش من أجل هالكٍ سمعنا به إلا لسعد أبي عمرو"[(٣)].

٢ـ استشهد على شذوذ ورود كان زائدة (بصيغة المضارع) بشطر ببيت لأم عقيل[(٤)] :

أنت تكون ماجدٌ نبيل إذا تهب شمألٌ بليل

---

(١) ينظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: محمد نبيل طريفي/اميل بديع اليعقوب، دار الكتب العلمية ـــ بيروت، ١٩٩٨م. (١٥٣/١)، وشرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، محمد حسن شراب، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط: الأولى، ١٤٢٧هـ، (٤١٤/١).

(٢) البيت من الطويل، وهو لحسان بن ثابت، ينظر: الكامل في اللغة والأدب، محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد أبو الفضل، دار الفكر العربي ـ القاهرة، ط: الثالثة، ١٤١٧هـ، (٨٦/٤)، وشرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، (٥٥١/١).

(٣) أوضح المسالك، لابن هشام، (١١٩/١).

(٤) البيت من الرجز، وهو لأم عقيل بن أبي طالب، (ينظر: المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية، بدر الدين العيني، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام ـ القاهرة، ط: الأولى، ١٤٣١هـ، (٦٠١/٢)، وخزانة الأدب، (٢٢٥/٩).

يقول:" تختص (كان) بأمور، منها: جواز زيادتها بشرطين: أحدهما: كونها بلفظ الماضي، وشذَّ قول أم عقيل: أنت تكون ماجدٌ نبيل"(١).

٣ـ استشهد على شذوذ مجيء خبر أفعال المقاربة مفردا بعد (كاد)، بقول الشاعر:

فأبتُ إلى فهمٍ وما كدت آيبًا وكم مثلها فارقتها وهي تصفرُ(٢)

إذ يقول:" ويعملن [أي: أفعال المقاربة] عمل كان إلا أنَّ خبرهن يجب كونه جملة، وشذ مجيئه مفردا بعد كاد وعسى، كقوله: فأبتُ إلى فهمٍ وما كنت آئبا"(٣).

ب ـ الأمثال:

لم يستشهد ابن هشام ـ رحمه الله ـ في كتابه أوضح المسالك إلى نهاية باب (نواسخ الابتداء) إلا بمثلين اثنين:

ـ الأول: قولهم" **من لُدُ شَولاً فإلى إتلائها** "(٤)، وقد استشهد به ابن هشام على قلة حذف (كان واسمها) بعد (لدن) في باب: (كان وأخواتها) فقال: " وقلَّ الحذف المذكور بدون إنْ ولو، كقوله: من لُدُ شَولاً فإلى إتلائها. قدره سيبويه: من لُدُ أن كانت شولاً "(٥).

(١) أوضح المسالك، (٢٣٠/١).

(٢) البيت من الطويل، وهو للصعلوك ثابت بن جابر بن سفيان الملقب بـ (تأبط شراً)، (ينظر: ديوان الحماسة، لأبي تمام حبيب بن أوس الطائي، تحقيق: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلميةـ بيروت، ط: الأولى، ١٤١٨، (ص ١٧)، وخزانة الأدب، (٣٧٥/٨).

(٣) أوضح المسالك، (٢٧١/١).

(٤) استقصيت مجموعة من كتب الأمثال، فلم أجد هذا المثل فيها، وكذلك لم أجده منسوبا إلى صاحبه، وإنما ذكره سيبويه ضمن شواهده، ينظر: الكتاب، سيبويه، ت: عبد السلام هارون، الخانجي ـ القاهرة، ط: السادسة، ١٤٣٤هـ (١٣٤/١).

(٥) أوضح المسالك، (٢٣٧/١).

ـ **الثاني:** قولهم:" **مكرهٌ أخاك لا بطلٌ** "[1]، وقد استشهد بهذا المثل على أنَّ قصر[2](أب، أخ) في باب (الأسماء الستة) إذا كانا مثنى أولى من نقصهن ، حيث أتى بـ (أخاك) بالألف بالرغم من كونها في مكان رفع نائب فاعل، يقول:" وقصرهنَّ أولى من نقصهنَّ... [وذكر الشاهد]"[3].

- **رابعا: لغات العرب:**

استشهد ابنُ هشام بعدد من لغات العرب، من ذلك:

١ـ ذكر استعمال (هُذيل أو عُقيل) الاسم الموصول (الّذون) بالواو رفعا، فقال:" وقد يقال بالواو رفعا، وهو لغة هذيل أو عقيل" [4].

٢ـ استشهد بلغة (تميم وطيء) على كثرة حذف الخبر إذا كان معلوما، إذ يقول:" وإذا جُهِلَ الخبر وَجَبَ ذكره، نحو: (لاَ أَحَدَ أَغْبَرُ مِنَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ)، وإذا عُلِمَ فحذفُهُ كثيرٌ، نحو: (لا فَلاَ فَوْتَ)، (قالُوا لاَ ضَيْرَ) ويلتزمُه التميميون والطائيون"[5].

٣ـ استشهد بإعمال (سُليم) لـ (تقول) إعمال (ظنَّ) مطلقا، قال:" تحكى الجملة الفعلية بعد القول، وكذا الاسمية، وسُليم يعملونه فيها عمل (ظنَّ) مطلقا" [6].

---

(١) هذا مثل من أقوال أبي حنش، وهو من أخوال بيهس الفزاري، ينظر: ينظر: مجمع الأمثال، أحمد بن محمد النيسابوري، تحقيق: محمد محيي الدين، دار المعرفة ـ بيروت، (د.ط)،(د.ت)، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، (٢٧٨/٧).

(٢) لغة القصر هي: أن تلزم الأسماء الستة الألف رفعا ونصبا وجرا، ينظر: شرح ابن عقيل، (٢٦/١).

(٣) أوضح المسالك، (٤٣/١).

(٤) السابق، (١٣٠/١).

(٥) السابق، (٢٨/٢).

(٦) أوضح المسالك، (٦٥/٢).

يتضح مما سبق أنَّ ابن هشام اعتمد في مصادره على الشواهد المتنوعة: القرآن الكريم بقراءات مختلفة، والحديث النبوي الشريف، وأشعار العرب وأمثالهم، ولغاتهم.. إلا أنَّ ابن هشام لم يكثر من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، واكتفى منه بشاهدين فقط، وذلك إلى نهاية باب نواسخ الابتداء.

المسألة الثانية: مصادر الاستشهاد عند ابن عقيل:

تنوعت مصادر الاستشهاد عند ابن عقيل ـ رحمه الله تعالى ـ في شرحه على ألفية ابن مالك، كما تنوعت عند ابن هشام، فشملت القرآن الكريم بقراءات مختلفة، والحديث النبوي الشريف، وأشعار العرب وأمثالهم، ولغاتهم.

- **أولا: القرآن الكريم:**

اختلفت القراءات القرآنية التي استشهد بها ابن عقيل في شرحه على ألفية ابن مالك من أول الألفية إلى نهاية (باب نواسخ الابتداء)، من ذلك:

١ ـ استشهد بقراءة الإمام نافع[(١)] ، على جواز كسر السين في (عسى) في باب (إنّ وأخواتها).

يقول:" وقرأ نافع ﴿ فَهَلۡ عَسَيۡتُمۡ إِن تَوَلَّيۡتُمۡ ﴾ [محمد:٢٢] بكسر السين، وقرأ الباقون بفتحها"[(٢)].

٢ ـ استشهد بقراءة سعيد بن جبير[(٣)] على مذهب الكوفيين، وابن مالك في عمل (إنْ النافية) عمل ليس، حيث قال:" وذكر ابن جني ـ في المحتسب ـ أنَّ

(١) ينظر: التيسير في القراءات السبع، (ص٨١)، والكنز في القراءات العشر، (٤٢٧/٢).

(٢) شرح ابن عقيل ، (١٥٩/١).

(٣) ينظر: المحتسب، ابن جني، وزارة الأوقاف المصرية، (د.ط)، ١٤٢٠هـ، (٢٧٠/١) ، وقد عدَّ العكبري هذه القراءة شاذة، (ينظر: إعراب القراءات الشواذ، أبو البقاء العكبري، تحقيق: محمد السيد، عالم الكتب ـ بيروت، ط: الأولى، ١٤١٧هـ (٥٧٩/١).

سعيد بن جبير ـ رضي الله عنه ـ قرأ: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمۡثَالُكُمۡ ﴾ [الأعراف:١٩٤] بنصب العباد"(١).

٣ ـ استشهد بقراءة شاذة (٢) على دخول (اللام الزائدة) في خبر (أنَّ المفتوحة)، فقال: "وقد قُرأ شاذا ﴿ إِلَّآ إِنَّهُمۡ لَيَأۡكُلُونَ ٱلطَّعَامَ ﴾ [الفرقان:٢٠] بفتح (أنَّ)، ويتخرج أيضا على زيادة اللام"(٣).

كما استشهد بقراءات لم ينسبها إلى أصحابها (٤).

- **ثانيا: الحديث النبوي الشريف:**

لقد كان الحديث النبوي الشريف من المصادر التي استشهد به ابن عقيل في مسائل متفرقة، منها ما يأتي:

١ـ استشهد على جواز اقتران خبر (عسى) في باب: (أفعال الرجاء والشروع) بـ (أنْ) بحديث عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ "أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَوْمَ الْخَنْدَقِ جَعَلَ يَسُبُّ كُفَّارَ قُرَيْشٍ وَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَاللَّهِ مَا كِدْتُ أَنْ أُصَلِّيَ الْعَصْرَ حَتَّى كَادَتْ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ –صلى الله عليه وسلم– «فَوَاللَّهِ إِنْ صَلَّيْتُهَا». فَنَزَلْنَا إِلَى بُطْحَانَ فَتَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ –صلى الله عليه وسلم– وَتَوَضَّأْنَا فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ –صلى الله عليه وسلم– الْعَصْرَ بَعْدَ مَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ ثُمَّ صَلَّى بَعْدَهَا الْمَغْرِبَ."(٥)

---

(١) شرح ابن عقيل، (١٤٧/١).

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، تحقيق: عبد الجليل شلبي، عالم الكتب ـ بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٨هـ ، (٦٢/٤)، وإعراب القراءات الشواذ، (١٩٧/٢).

(٣) شرح ابن عقيل، (١٦٩/١).

(٤) ينظر: شرح ابن عقيل، (١ / ٥٦ـ ٧٨ـ ١٦٩).

(٥) الجامع الصحيح المسمى صحيح مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري، (د.ت)، دار الجيل بيروت، (د.ط)، (٢١٣/٢)، (رقم الحديث ١٤٦٢).

قال ابن عقيل:" ومن اقترانه بـ (أنْ) قوله ـ:" ما كدت أنْ أصليَ العصر حتى كادت الشمس أن تغرب"..."[١].

٢ـ استشهد على دخول لام الابتداء على خبر (إن المخففة) ـ عند إهمالها ـ للتفريق بينها، وبين (إن النافية) بحديث أسماء بنت أبي بكر فيما جاء في صلاة الكسوف:"... فَأَجَبْنَا وَآمَنَّا وَاتَّبَعْنَا فَيُقَالُ لَهُ نَمْ صَالِحًا قَدْ عَلِمْنَا إِنْ كُنْتَ لَمُؤْمِنًا وَأَمَّا الْمُنَافِقُ أَوْ الْمُرْتَابُ لَا أَدْرِي أَيَّتَهُمَا قَالَتْ أَسْمَاءُ فَيَقُولُ لَا أَدْرِي سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ شَيْئًا فَقُلْتُهُ" [٢].

يقول:" وتظهر فائدة هذا الخلاف [الخلاف في نوع اللام[٣]] في مسألة جرت بين أبي العافية وابن الأخضر، وهي قوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ:" قدْ علمْنَا إن كنت لمؤمنا" فمن جعلها لام الابتداء أوجب كسر (إنْ)، ومن جعلها لاماً أخرى اجتلبت للفرق فتح (أنْ)" [٤].

٣ـ استشهد بأحاديث شريفة أخرى في عدد من المسائل المهمة [٥].

- **ثالثا: أشعار العرب، وأمثالهم:**

أ ـ الشعر:

يحفل شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ـ حتى نهاية باب (نواسخ الابتداء) ـ بعدد من الشواهد الشعرية، وهي أكثر مصادر الاستشهاد لديه، ومنها على سبيل المثال:

---

(١) شرح ابن عقيل، (١٥٢/١).

(٢) الموطأ، مالك بن أنس، ت: محمد مصطفى الأعظمي، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان، ط: ١، ١٤٢٥هـ، (٢/ ٢٦٤)، (رقم الحديث ٦٤٣).

(٣) ينظر: شرح ابن عقيل، (ص ١٧٥)

(٤) شرح ابن عقيل، (١٧٥/١).

(٥) ينظر: شرح ابن عقيل، (٥٢/١، ١٢/٢).

١ـ استشهد على ندرة حذف (نون الوقاية) من (ليت) في باب: (إن وأخواتها) بقول: زيد الخير الطائي[١]:

كمنيةِ جابر إذ قال ليتي أصادفه، وأتلف جل مالي[٢]

حيث حذفت نون الوقاية من (ليت) في قوله: (ليتي).

٢ـ استشهد على دخول (أل التعريف) للضرورة الشعرية، بقول الشاعر[٣]:

ولقد جنيتك أكمؤا وعساقلا ولقد نهيتك عن بنات الأوبر

وبنات الأوبر: علم على نوع الكمأة الرديئة [٤].

٣ـ استشهد على جواز فتح (أنَّ) وكسرها في باب: (إنَّ وأخواتها) إذا وقعت بعد (إذا الفجائية) بقول الشاعر[٥]:

وكنت أرى زيدًا ـ كما قيل سيِّداً إذا أنه عبد القفا واللهازم

حيث فتح همزة (أنَّ) جوازا بعد (إذا الفجائية) [٦].

ب ـ الأمثال:

أما الأمثال العربية فلم يستشهد منها إلا بمثل واحد على شذوذ حذف (كان واسمها) بعد (لدن) في باب: (كان وأخواتها)، إذ يقول:" وقد شذَّ حذفها بعد (لدن) كقوله: من لُدُ شَولاً فإلى إتلائها. التقدير: (من لُدُ أن كانت شولاً)"[٧].

---

(١) البيت من الوافر، وهو لزيد الخير الطائي، (ينظر: خزانة الأدب، (٣٧٥/٥)، وشرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، (٢٢٤/٢).

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل، (٥٤/١).

(٣) البيت من الكامل، وهو الأبيات التي لا يعرف قائلها، (ينظر: المقاصد النحوية، (٤٦٥/١)

(٤) ينظر: شرح ابن عقيل، (٨٦/١).

(٥) هذا البيت من شواهد سيبويه التي لم ينسبها، حيث يقول في كتابه:" وسمعت رجلا من العرب ينشد هذا البت كما أخبرك به [وذكر الشاهد]"، (ينظر: كتاب ، (١٤٤/٣).

(٦) ينظر: شرح ابن عقيل، (١٦٤/١).

(٧) السابق، (١٣٦/١).

- **رابعًا: لغات العرب:**

١ـ استشهد بلغة (طيِّئ) على استعمال (ذو موصولة) للعاقل، ولغيره، فقال:" ولغة طيئ استعمال (ذو) موصولة، وتكون للعاقل، ولغيره" [١].

٢ـ ذكر أنَّ لغة تميم لا يعملون (ما المشبهة بليس)، فقال:" أما (ما) فلغة بني تميم أنَّها لا تعمل شيئًا"[٢].

٣ـ بيَّن أنَّ لغة الحجازيين على إعمال (لا المشبهة بليس ــ في بابها)، وأنَّ لغة تميم على إهمالها، فقال:" أما (لا) فمذهب الحجازيين إعمالها عمل (ليس)، ومذهب تميم إهمالها" [٣].

٤ـ قال ابن مالك ـ في إجراء (تقول) مجرى (ظنَّ):

وأجري القول كظن مطلقا... عند سليم نحو قل ذا مشفقا[٤]

في البيت السابق: استشهد ابن مالك ـ رحمه الله ـ بلغة (سُليم) في إجراء القول مجرى الظن، في نصب المفعولين، سواء كانا مضارعا أو غير مضارع، ولذا فابن عقيل يقول ـ في شرح قول ابن مالك ـ:" أشار إلى المذهب الثاني للعرب في القول، وهو مذهب سليم، فيجرون القول مجرى الظن في نصب المفعولين ــ مطلقا ــ أي: سواء كان مضارعا، أم غير مضارع" [٥].

وبعد: فقد تبين أنَّ ابن عقيل ـ رحمه الله ـ قد استشهد على شرح ألفية ابن مالك ـ رحمه الله ـ بالقرآن الكريم بقراءاته المختلفة ـ حتى الشاذة منها ـ والحديث النبوي الشريف ــ بكثرة ــ وأشعار العرب وأمثالهم، ولغاتهم.

---

(١) شرح ابن عقيل ، (٧١/١).
(٢) السابق، (١٤٠/١).
(٣) السابق، (١٤٤/١).
(٤) ألفية ابن مالك، محمد بن عبد الله الطائي، دار التعاون، (د.ط)، (د.ت)، (ص٢٤).
(٥) شرح ابن عقيل، (٢٨/١).

المطلب الثاني: اختلاف توجيه الشواهد عند ابن هشام وابن عقيل

اشترك ابن هشام وابن عقيل، في كثير من الشواهد على ألفية ابن مالك، وبلغ عدد الشواهد التي اشتركا في الاستشهاد بها، واختلفا في توجيهها من بداية شرحيهما حتى نهاية باب (نواسخ الابتداء) سبعة شواهد، وهي كما يأتي:

الشاهد الأول:

بأبهِ اقتدى عديٌّ في الكرم ومن يشابه أبَهُ فما ظَلَم[(١)]

استشهد به ابن هشام على جواز النقص في إعراب (أبٌ، وأخٌ، وحمٌ)، يقول:" ويجوز النقص في الأب والأخ والحَم، [وذكر الشاهد نفسه]"[(٢)].

في حين استشهد به ابن عقيل على ندرة لغة النقص فيهن، إذ يقول في التعليق على الشاهد:" وهذه اللغة نادرة في (أبٌ) وتالييه"[(٣)].

***

الشاهد الثاني:

لولا اصطبار لأودى كلُّ ذي مقة لمَّا استقلت مطاياهنَّ للظَّعَنِ[(٤)]

استشهد به ابن عقيل، واعتبر وقوع (اصطبار) بعد (لولا) مسوغا للابتداء بها نكرةً، قال ـ في مسوغات الابتداء بالنكرة:" أن تقع بعد (لولا) كقوله:

لولا اصطبار لأودى كلُّ ذي مقة لمَّا استقلت مطاياهنَّ للظَّعَنِ" [(٥)]

---

(١) البيت من الرجز، وهو للفرزدق، (ينظر: ديوان الفرزدق، همام بن تغلب أبو فراس الفرزدق، تحقيق: علي فاعور، دار الكتب العلمية- بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٧ هـ، (ص ٥٩٧).

(٢) أوضح المسالك، لابن هشام، (٤٢/١).

(٣) شرح ابن عقيل، (٢٦/١).

(٤) البيت من البسيط، وهو من الشواهد التي لم تنسب لأحد، (ينظر: شرح التسهيل، محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي، ت: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي، دار هجر، (د.ط)، (د.ت)، (١٩٤/١).

(٥) شرح ابن عقيل، (١٠٥/١).

أما ابن هشام فقد استشهد به في الباب نفسه، ولكن لمسوغ غير (لولا) وهو شبه النفي بعد (لولا) إذ يقول:" ويقاس على هذه المواضع ما أشبهها (أي مواضع مسوغات الابتداء بالنكرة)... نحو: لولا اصطبارٌ لأودى كلُّ ذي مقة... وتالي لولا بتالي النفي"(١).

***

الشاهد الثالث:

فكيف إذا مررتُ بدارِ قومٍ وجيرانٍ لنا كانوا كرامُ(٢)

استشهد به ابن عقيل على زيادة (كان) بين الصفة والموصوف، في باب (كان وأخواتها)، يقول:"وقد سمع ــ أيضا ــ زيادتها بين الصفة والموصوف، كقوله:

فكيف إذا مررتُ بدارِ قومٍ وجيرانٍ لنا كانوا كرامُ"(٣).

أما ابن هشام، فقد رأى أنها ليست زائدة، فقال:" وليس من زيادتها قوله: وجيرانٍ لنا كانوا كرامِ"(٤)، وكَسَرَ الميم في (كرام).

***

(١) أوضح المسالك، ابن هشام، (١/١٨٥).

(٢) هذا البيت من البحر الوافر، وهو للفرزدق، وقد ورد في الديوان بالرواية الآتية:"فكيف إذا مررتُ بدارِ قومي * وجيرانٍ لنا كانوا،كرامِ"، (ينظر: ديوان الفرزدق، (ص٥٩٧).

(٣) شرح ابن عقيل، (١/١٣٤).

(٤) أوضح المسالك، (١/٢٣٢).

الشاهد الرابع:

من لَدُ شولاً فإلى إتلائها [١]

استشهد ابن هشام بالمثل السابق على قلة حذف (كان واسمها) بعد (لدن) في باب (كان وأخواتها)، فقال:" وقلَّ الحذف المذكور بدون (إنْ، ولو)، كقوله: (من لَدُ شولاً فإلى اتلائها)"[٢].

في حين استشهد به ابن عقيل، على شذوذ ذلك الحذف، فقال:"وقد شذَّ حذفها بعد (لَدُن) كقوله: (من لَدُ شولاً فإلى اتلائها)"[٣].

***

الشاهد الخامس:

قراءة لم تنسب لقارئ ﴿ حِينَ مَنَاصٍ ۝٣ ﴾ [ص:٣] **بالرفع.**

استشهد بها ابن هشام على قلة رفع اسم (لات) في باب (المشبهات بليس) حيث يكثر حذف اسمها، إذ قول:" ﴿ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ فَنَادَواْ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ [ص:٣] أي: ليس الحينُ حينَ فرار، ومن القليل قراءة بعضهم برفع الحين"[٤].

أمَّا ابن عقيل، فقد استشهد بها على شذوذ ذلك الرفع، فقال:" وقد قُرأ شذوذًا: ﴿ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ فَنَادَواْ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ [ص:٣] برفع (حين) على أنه اسم لات، والخبر محذوف، والتقدير: (ولات حينُ مناصٍ لهم)"[٥].

***

(١) سبق تخريجه (ص١٠).
(٢) أوضح المسالك، (٢٣٧/١).
(٣) شرح ابن عقيل، (١٣٦/١).
(٤) أوضح المسالك، (٢٥٧/١).
(٥) شرح ابن عقيل، (١٤٧/١).

الشاهد السادس:

فأُبتُ إلى قومٍ وما كنت آيبــا وكم مثلها فارقتها وهي تصفِرُ[١]

استشهد به ابن هشام على شذوذ مجيء الاسم ـ لا الفعل المضارع ـ خبرا بعد (عسى) في باب (أفعال المقاربة والشروع).

يقول:" وشذَّ مجيئه مفرداً بعد (كاد)... كقوله: فأُبتُ إلى قومٍ وما كنت آئباً"[٢].

أمَّا ابن عقيل فقد استشهد به على ندرة ذلك، فقال:" وندر مجيئه اسما بعد (عسى، وكاد)... وقوله:

فأُبتُ إلى قومٍ وما كنت آئبــا وكم مثلها فارقتها وهي تصفِرُ"[٣].

***

الشاهد السابع:

شُلتْ يمينُك إنْ قتلتَ لمسلما حلتْ عليكَ عقوبةُ المتعمدِ[٤]

البيت شاهد عند ابن هشام على ندرة ورود غير الفعل الناسخ بعد (إن المخففة من الثقيلة) خاصة إذا كان الفعل ماضيا، حيث قال:" وندر كونه ماضيا غير ناسخ، كقوله:

شُلتْ يمينُك إنْ قتلتَ لمسلما"[٥].

(١) سبق تخريجه، (ص٩)

(٢) أوضح المسالك، (٢٧١/١).

(٣) شرح ابن عقيل، (١٥٠/١).

(٤) البيت من الكامل، وهو لعاتكة بنت نفيل العدوية، (ينظر: الحماسة البصرية، صدر الدين علي بن أبي الفرج البصري، ت: عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط: الأولى، ١٤٢٠، (٦٠٩/١).

(٥) أوضح المسالك، (٣٢٩/١).

أمَّا عند ابن عقيل، فهو شاهد على قلة ذلك ـ من دون أن يشترط فيه المضي ـ إذ يقول:"ويقلُّ أن يليها غير الناسخ... ومنه قول الشاعر:

شُلتْ يمينُك إنْ قتلتَ لمسلما حلتْ عليكَ عقوبةُ المتعمدِ" (١)

***

تبيَّن لي في هذا المبحث أن هناك سبعة شواهد في شرحي الألفية، اختلف في توجيهها ابن هشام، وابن عقيل، في شرحيهما على ألفية ابن مالك (من أول الألفية حتى نهاية باب نواسخ الابتداء).

(١) شرح ابن عقيل، (١١/١٧٦).

المبحث الثاني: الأحكام والترجيحات عند ابن هشام وابن عقيل، وفيه مطلبان:

ـــ المطلب الأول: الأحكام والترجيحات عند ابن هشام.

حكم ابن هشام على عدد من المسائل بأحكام مختلفة، منها الصحة، والكثرة، والقلة... وغيرها، كما قام بترجيح بعض الأقوال على بعضها، ومن الأحكام والترجيحات النحوية التي أصدرها ما يأتي:

١ـ رجَّحَ وصل الضمير (في باب الضمير) إذا كان الضمير عاملا في ضمير آخر أعرف منه، وليس مرفوعا، وكان العامل فعلا غير ناسخ (كالهاء من سلنيه) فقال:" ويستثنى من هذه القاعدة [قاعدة متى ما تأتّى اتصال الضمير لم يعدل إلى انفصاله] مسألتان: إحداهما: أن يكون عاملُ الضميرِ عاملا في ضَمِيرٍ آخَرَ أعْرَفَ منه مقدمٍ عليه، وليس مرفوعاً فيجوز حينئذ في الضمير الثاني الوجهان، ثم إن كان العامل فعلا غير ناسخ فالوصل أرْجَحُ كالهاء من (سَلْنِيهِ)" (١).

٢ـ أصدر حكمًا على (ذو الموصولة) كذلك بأنَّ المشهور فيها البناء، إذ يقول:" وأما (ذو) فخاصة بطيء، والمشهور بناؤها، وقد تعرب" (٢).

٣ـ حكم على الخبر أنَّ الأصح فيه أن يكون متعددًا، فقال:" والأصح تعدد الخبر" (٣).

٤ـ رأى أكثرية حذف (كان مع اسمها)، وبقاء خبرها، في باب (المبتدأ والخبر)، فقال: "ومنها: أنها تُحْذَفُ ويقع ذلك على أربعة أوْجُهٍ: أحدها: – وهو الأكثر – أن تُحْذَفَ مع اسمها ويبقى الخبر، وَكَثُرَ ذلك بعد(إنْ) و (لَوِ) الشرطيتين" (٤).

(١) أوضح المسالك، (٨٩/١).
(٢) السابق، (١٣٩/١).
(٣) السابق، (٢٠٦/١).
(٤) السابق، (٢٣٣/١).

٥ـ قال بالندرة في إعمال (إنْ) عمل (ليس):" وأما إنْ فإعمالها نادرٌ " [١].

٦ـ غلَّب اقتران خبر (عسى) و (أوشك) بأنْ، فقال:" والغالب في خبر (عسى)، و(أوشك) الاقتران بها [أي بأنْ]" [٢].

٧ـ وصف الوجه الخامس في إعراب (لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله) وهو: فتح الأول، ونصب الثاني (لا حولَ ولا قوةً إلا بالله) وصفه بأضعف الأوجه، فقال: "ولك في نحو (لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله) خمسة أوجه... الخامس: فتحُ الأول، ونصب الثاني، وهو أضعفها" [٣].

المطلب الثاني: الأحكام والترجيحات عند ابن عقيل

أصدر ابن عقيل كثيرًا من الأحكام النحوية على بعض المسائل، ورجَّح بعض الآراء والأقوال على بعضها، ومن ذلك:

١ـ قال بالشهرة في إعراب الأسماء الستة بالحروف: "والمشهور أنها معربة بالحروف"[٤].

٢ـ أصدر مجموعة من الأحكام في هذا الباب ـ أيضا ـ بالندرة، والشهرة، والقلة، إذ يقول:" وحاصل ما ذكره أن في (أب وأخ وحم) ثلاث لغات: أشهرها أن تكون بالواو والألف والياء، والثانية: أن تكون بالألف مطلقا، والثالثة: أن تحذف منها الأحرف الثلاثة، وهذا نادر، وأن في (هن) لغتين: إحداهما النقص، وهو الأشهر، والثانية: الإتمام، وهو قليلٌ"[٥].

٣ـ يرى أنَّ حذف التنوين في كلمة (سنين) الملحقة بجمع المذكر السالم أقل من إثباته، ويحكم بالصحة على عدم اطراد ذلك، فيقول:" وإن شئت حذفت

(١) السابق، (٢٦٠/١).
(٢) أوضح المسالك، (٢٧٨/١).
(٣) السابق، (١٥/١ـ ٢٠).
(٤) شرح ابن عقيل، (٢٣/١)
(٥) السابق، (٢٧/١).

التنوين، وهو أقل من إثباته، واختُلف في اطراد هذا، والصحيح أنه لا يطرد" [١].

٤ـ حكم بفساد القول بأنَّ جمع المؤنث السالم مبني في حالة النصب، فقال:" وزعم بعضهم أنه مبنيٌّ في حالة النصب، وهو فاسدٌ، إذ لا موجب لبنائه" [٢].

٥ـ أصدر حكما بصحة لزوم نون الوقاية لـ (أَفْعَلَ) من التعجب، فقال" واختلف في أفعل في التعجب: هل تلزمه نون الوقاية أم لا ؟ فتقول: ما أفقرني إلى عفو الله، وما أفقري إلى عفو الله عند من لا يلتزمها فيه، والصحيح أنها تلزم" [٣].

٦ـ ذهب إلى أكثرية استعمال (أُولَى) للعاقل، فقال:" ولكنَّ الأكثر استعمالها في العاقل"[٤].

٧ـ أصدر حكما على (ذو) الموصولة، بأنَّ الأشهر فيها البناء، إذ يقول:" والأشهر في (ذو) هذه أعني الموصولة أنْ تكون مبنيةً" [٥].

٨ـ يرى صواب جواز تقديم خبر ليس على اسمها، فيقول: "ونقل صاحب (الإرشاد) خلافا في جواز تقديم خبر (ليس) على اسمها، والصواب جوازه" [٦].
[٦].

(١) السابق، (٣٣/١).
(٢) السابق، (٣٧/١).
(٣) السابق: (٥٣/١).
(٤) السابق، (٦٣/١).
(٥) السابق، (٧٢/١).
(٦) ينظر: شرح ابن عقيل، (١٢٧/١).

٩ـ ذهب إلى أنَّ المشهور فيما بعد اسم (إنَّ وخبرها) أنَّه معطوف على محل اسم (إنَّ) فقال:" فالمشهور أنّه معطوف على محل اسم إنَّ، فإنه في الأصل مرفوع لكونه مبتدأ" (١).

١٠ـ حكم بالصحة على عدم حذف أحد المفعولين (في باب ظنَّ وأخواتها) إلا بدليل، فقال ـ معلقاً على اشتراط ابن مالك هذا الشرط:" وهذا الذي ذكره المصنف هو الصحيح من مذاهب النحويين"(٢).

***

هذا، ومما يلحظ على ابن عقيل أنّه أكثر إصدارًا للأحكام من ابن هشام، ويظهر ذلك جليًّا من خلال شرحيهما على ألفية ابن مالك، من أولها حتى نهاية باب (نواسخ الابتداء).

(١) السابق، (١/١٧٣).
(٢) السابق، (٢/٢٦).

المبحث الثالث: ما عدَّه ابن هشام وابن عقيل أصلا في بابه، وفيه مطلبان:

ـ المطلب الأول: الأصول عند ابن هشام.

بلغت المسائل التي عدَّها ابن هشام في شرحه على ألفية ابن مالك ــ من بداية الألفية إلى نهاية باب نواسخ الابتداء ــ أصولًا في أبوابها ست مسائل، وقد ذكرها في مواضعها كما يأتي:

١ــ بيَّن أنَّ الأصل في الأسماء الإعراب، وذلك في باب (المعرب والمبني)، فقال:" الاسم ضربان: معرب، وهو الأصل، ويسمى متمكناً، ومبنيٌّ، وهو الفرع، ويسمى غير متمكن" (١).

٢ـ عدَّ البناء أصلاً في الفعل، وذلك في باب (المعرب والمبني) كذلك، فقال:" والفعل ضربان: مبني، وهو الأصل، ومعرب، وهو بخلافه" (٢).

٣ـ ذكر أنَّ النكرةَ أصل في الاسم، وذلك في باب (النكرة والمعرفة) فقال:" الاسم نكرة، وهي الأصل... ومعرفة، وهي الفرع"(٣).

٤ـ وضَّح أن أصل الخبر التأخُّرُ، وذلك في باب (المبتدأ والخبر) إذ يقول:" وللخبر ثلاث حالات: إحداهما: التأخر، وهو الأصل" (٤).

٥ـ رأى أنَّ الأصل في إعراب: (لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله) بفتح جزأيها، فقال:" ولك في نحو (لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله) خمسةُ أوجهٍ: أحدها: فتحها، وهو الأصل" (٥).

٦ـ عدَّ الإعمال أصلا في (ظنَّ وأخواتها) فقال: "الإعمال، وهو الأصل، وهو واقع في الجميع" (٦).

---

(١) أوضح المسالك، (٢٨/١).
(٢) السابق، (٣٥/١).
(٣) السابق، (٧٦/١).
(٤) السابق، (١٨٦/١).
(٥) السابق، (١٥/٢).
(٦) السابق، (٤٩/٢).

المطلب الثاني: الأصول عند ابن عقيل

كانت المسائل التي عدَّها ابن عقيل في شرحه على ألفية ابن مالك (من أول الألفية، حتى نهاية نواسخ الابتداء) أصولا في أبوابها ثلاث مسائل من المسائل النحوية، بيانها كالآتي:

١ـ عدَّ ابن عقيل السكون أصلا في البناء، وذلك في باب (البناء والإعراب) فقال:" والأصل في البناء: أن يكون على السكون" (١).

٢ـ عدَّ المعرفة أصلا للمبتدأ، وذلك في باب (مسوغات الابتداء بالنكرة) إذ يقول:" الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، وقد يكون نكرة، لكن بشرط أن تفيد" (٢).

٣ـ في الباب نفسه، عدَّ تقديم المبتدأ على الخبر أصلاً، فقال:" الأصل تقديم المبتدأ، وتأخير الخبر" (٣).

وبإنعام النظر أجد أنَّ ابن عقيل لم يكثر من بيان ما إذا كانت المسائل أصولا من عدمه، أمَّا ابن هشام، فقد أكثر من بيان ذلك.

كما أنهما لم يتفقا في ذكر أصلٍ من الأصول، عدا في مسألة واحدة ورد فيها إشارة إلى ذلك، إذ إن وضَّح ابن هشام أنَّ أصل الخبر التأخر، بينما عدَّ ابن عقيل تقديم المبتدأ على الخبر أصلا.

(١) شرح ابن عقيل، (٢٢/١).
(٢) السابق، (١٠٢/١).
(٣) السابق، (١٠٦/١).

المبحث الرابع: اختلاف أسلوب الشرح عند ابن هشام، وابن عقيل على ألفية ابن مالك، وفيه مطلبان:

ـ المطلب الأول: اختلافهما في تناول المسائل.

تميَّز أسلوب ابن هشام بالاختصار والتضمن لكثير من القواعد، أمَّا أسلوب ابن عقيل، فقد تميَّز بالتوضيح والتفصيل، فهو يذكر المسألة مفصلة بضد ابن هشام، ويظهر أسلوبهما في اختيار العبارات الطويلة أو القصيرة ـ حسب أسلوب كلٍّ منهما ـ في شرح المسائل، ومن ذلك:

١ـ لم يورد ابن هشام أبيات الألفية بين يدي شرحه، بخلاف ابن عقيل الذي يجعل الأبيات بين يدي كل مسألة يشرحها، إذ ينطلق في شرحه من الأبيات.

٢ـ في باب أنواع الكلام.. لم يعرف ابن هشام الكلمة إلا بقوله:" وتطلق الكلمة لغة ويراد بها الكلام، نحو ﴿كَلَّآ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا﴾ المؤمنون [١٠٠]، وذلك كثير لا قليل" (١).

أمَّا ابن عقيل فقد عرفها تعريفًا مفصَّلًا، فقال:" والكلمة: هي اللفظ الموضوع لمعنى مفرد، فقولنا: (الموضوع لمعنى) أخرج المهمل (كديز) وقولنا:(مفرد) أخرج (الكلام)، فإنه موضوع لمعنى غير مفرد" (٢).

٣ـ عرَّف ابن هشام التنوين قائلا:" التنوين، وهو: نون ساكنة تلحق الآخر لفظاً لا خطاً لغير توكيد"(٣) في حين لم يعرفه ابن عقيل، وإنَّما عرَّف أقسامه كل قسم على حدة(٤).

---

(١) أوضح المسالك، (١٤/١).
(٢) شرح ابن عقيل، (١٠/١).
(٣) أوضح المسالك (١٥/١).
(٤) ينظر: شرح ابن عقيل، (١١/١).

٤ـ اكتفى ابن هشام، بتعريف تنوين العوض، وذكر نوعين من أنواعه باختصار شديد، مع أمثلتها، وذلك في باب (علامات الاسم). [١]

في حين فصّل ابن عقيل الأقسام الثلاثة لتنوين العوض ـ في الباب نفسه ـ وذكرها بإسهاب (عوض عن حرف، وعن كلمة، وعن جملة)[٢].

٥ـ ذكر ابن هشام سبب تسمية الفعل المضارع بقوله:" وإنَّما سمي مضارعا لمشابهته الاسم" [٣]، أمَّا ابن عقيل، فلم يذكر سبب تسميته بهذا الاسم[٤].

٦ـ لم يعرف ابن هشام المبني والمعرب [٥]، في حين أنَّ ابن عقيل عرفهما بقوله:" أحدهما: المعرب: وهو ما سلم من شبه الحروف، والثاني: المبني وهو: ما أشبه الحروف" [٦].

٧ـ ذكر ابن هشام مصطلحين لنوع واحد من أنواع البناء، فقال:" وأنواع البناء أربعة، أحدها: السكون، وهو الأصل، ويسمى أيضا وقفا" [٧].

أما ابن عقيل فقد اكتفى فيه بمصطلح السكون، حيث قال:" والأصل في البناء: أن يكون على السكون، لأنه أخفُّ من الحركة" [٨].

٨ـ عدَّ ابن هشام حذف الحركة علامة الجزم، فقال:" وحذف الحركة للجزم" [٩]، أمَّا ابن عقيل فجعل علامة الجزم السكون، فقال:" والجزم يكون بالسكون" [١٠].

---

(١) ينظر: أوضح المسالك، (١٦/١).
(٢) ينظر: شرح ابن عقيل، (١١/١)
(٣) أوضح المسالك، (٢٧/١).
(٤) ينظر: شرح ابن عقيل، (١٥/١).
(٥) أوضح المسالك، (٢٩/١).
(٦) شرح ابن عقيل، (١٦/١).
(٧) أوضح المسالك، (٣٧/١).
(٨) شرح ابن عقيل، (٢٢/١).
(٩) أوضح المسالك، (٣٨/١).
(١٠) شرح ابن عقيل، (٢٣/١).

٩ـ لم يعرِّف ابن هشام جمع المذكر السالم[١]، في حين أنَّ ابن عقيل عرَّفه بقوله:" وجمع المذكر السالم: هو ما سلم فيه بناء الواحد، ووجد فيه الشروط التي سبق ذكرها[٢]، فما لا واحد له من لفظه، أو له واحد غير مستكمل للشروط، فليس بجمع مذكر سالم، بل هو ملحق به" [٣].

١٠ـ كانت عبارات ابنُ هشام ـ في جواز كسر (السين في عسى) في باب نواسخ الابتداء ـ قصيرةً، إذ يقول:" يجوز كسر سين (عَسَى) خلافاً لأبي عُبَيدة، وليس ذلك مطلقاً، خلافاً للفارسي، بل يتقيد بأن تُسْنَدَ إلى التاء، أو النونِ، أو نا، ونحو: ﴿ قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِن كُتِبَ ﴾ [البقرة:٢٤٦] ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ ﴾ [محمد:٢٢] " [٤].

أمَّا ابن عقيل فقد شرح ذلك بالتفصيل، إذ قال:" إذا اتصل بـ (عسى) ضمير موضوع للرفع، وهو لمتكلم، نحو: (عسيت)، أو لمخاطب، نحو: (عسيت، وعسيت، وعسيتما، وعسيتم، وعسيتن)، أو لغائبات، نحو: (عسين) جاز كسر سينها وفتحها، والفتح أشهر" [٥].

١١ـ يرى ابن مالك أنَّه إذا دخلت همزة الاستفهام على (لا، المشبهة بليس) لم يتغير حكمها، وقد اختلف في عرض هذه المسالة أسلوب وأسلوب ابن هشام، أسلوب ابن عقيل، أما ابن هشام فقد شرحها بقوله المختصر:" وإذا دخلت همزة الاستفهام على (لا) لم يتغير الحكم" [٦].

---

(١) أوضح المسالك، (٤٨/١).
(٢) ينظر: في شروط جمع المذكر السالم في شرح ابن عقيل، (٣٠/١. ـ ٣٢).
(٣) السابق، (٣٢/١).
(٤) أوضح المسالك، (٢٩٠/١).
(٥) شرح ابن عقيل، (١٥٩/١).
(٦) أوضح المسالك، (٢٤/٢).

في حين أنَّ ابن عقيل كان قد فصَّل شرحها في قوله:" إذا دخلت همزة الاستفهام على (لا النافية للجنس) بقيت على ما كان لها من العمل، وسائر الأحكام التي سبق ذكرها، فتقول: (ألا رجل قائم، وألا غلام رجل قائم، وألا طالعا جبلا ظاهر) وحكم المعطوف والصفة بعد دخول همزة الاستفهام، كحكمها قبل دخولها" (١).

ثم إنهما استدركا على المصنف، وأوردا تبيينا لرأييهما في المسألة (٢).

١٢ـ أما في باب (أعلم وأرى) فقد اختصر ابن هشام ـ فيه ـ اختصارا شديدا، في حين أنَّ ابن عقيل فصَّل الشرح ـ فيه ـ وأكثر من ضرب الأمثلة (٣).

المطلب الثاني: إيرادهما المذاهب النحوية.

لم يُغفِل ابن هشام وابن عقيل في شرحيهما على ألفية ابن مالك ـ من بداية الألفية حتى نهاية نواسخ الابتداء ـ آراء النحويين من قبلهما، بل كان الشرحان حافلين بذكر هذه الآراء وترجيح بعضها، وفيما يأتي عرض لبعض المسائل التي تناولتها المدارس النحوية:

١ـ لم يشر ابن هشام إلى أيّ من الآراء النحوية في ما هو أصل في الإعراب من الأسماء والأفعال (٤)، أمَّا ابن عقيل، فقد أشار إلى مذهب البصريين والكوفيين، ورجح قول البصريين في هذه المسألة، فقال: "ومذهب البصريين: أن الإعراب أصل في الأسماء، فرع في الأفعال، فالأصل في الفعل البناء عندهم، وذهب الكوفيون إلى أن الإعراب أصل في الأسماء وفي الأفعال، والأول هو الصحيح" (٥).

(١) شرح ابن عقيل، (١٠/٢).
(٢) ينظر: أوضح المسالك (٢٤/٢)، وينظر: شرح ابن عقيل، (١٠/٢).
(٣) ينظر: أوضح المسالك، (٢/ ٧٢ـ ٧٥)، وينظر: شرح ابن عقيل، (٢٩/٢ـ ٣٣).
(٤) ينظر: أوضح المسالك، (٢٨/١).
(٥) شرح ابن عقيل، (٢٠/١).

٢ـ لم يذكر ابن هشام الآراء في ألف اسم الإشارة (ذا) [١]، في حين أنَّ ابن عقيل قد أورد رأي الكوفيين، ورأي البصريين في ذلك، فقال:" يشار إلى المفرد المذكر بـ (ذا)، ومذهب البصريين أنَّ الألف من نفس الكلمة، وذهب الكوفيون إلى أنَّها زائدة" [٢].

٣ـ ذكر ابن هشام وابن عقيل رأي الخليل وسيبويه في(أل) التعريف، فرجح ابن هشام رأي الخليل، وقال ـ معرِّفاً المعرفة بالأداة ـ :" وهي (أل) لا اللام وحدها، وفاقا للخليل وسيبويه، وليست الهمزة زائدة، خلافا لسيبويه" [٣]. أمَّا ابن عقيل، فقال:" اختلف النحويون في حرف التعريف في (الرجل) ونحوه، فقال الخليل: المعرِّف هو(أل)، وقال سيبويه: هو اللام وحدها، فالهمزة عند الخليل همزة قطع، وعند سيبويه همزة وصلٍ اجتلبت للنطق بالساكن" [٤].

٤ـ أورد ابن هشام مذهب البصريين والكوفيين في عامل الرفع في المبتدأ والخبر، إذ قال:" وارتفاع المبتدأ بالابتداء، وهو التجرد للإسناد، وارتفاع الخبر بالمبتدأ، لا بالابتداء، ولا بهما، وعن الكوفي أنهما ترافعا"[٥].

في حين أنَّ ابن عقيل قد أورد مذهب سيبويه، وجمهور البصريين، في ذلك، فقال:" مذهب سيبويه، وجمهور البصريين: أنَّ المبتدأ مرفوع بالابتداء، وأنَّ الخبر مرفوع بالمبتدأ" [٦].

(١) ينظر: أوضح المسالك، (١٢٢/١).
(٢) شرح ابن عقيل، (٦٢/١).
(٣) أوضح المسالك، (١٦١/١).
(٤) شرح ابن عقيل، (٨٤/١).
(٥) أوضح المسالك، (١٧٥/١).
(٦) شرح ابن عقيل، (٩٥/١).

٥ـ لم يذكر ابن هشام خلافا في فعلية (ليس)[١]، أمَّا ابن عقيل، فقد ذكر آراء النحويين في ذلك، فقال: "وكلها أفعال اتفاقا إلا (ليس)، فذهب الجمهور: إلى أنَّها فعل، وذهب الفارسي ـ في أحد قوليه ـ وأبو بكر بن شقيرـ في أحد قوليه ـ إلى أنّها حرف" [٢].

٦ـ لم يبيِّن ابن هشام مذاهب النحويين من حيث عمل (إنَّ وأخواتها) في الجزأين، من عدمه [٣]، أمَّا ابن عقيل، فقد أشار إلى قول البصريين والكوفيين في ذلك، فقال:" فهي عاملة في الجزأين، وهذا مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنَّها لا عمل لها في الخبر، وإنما هو باقٍ على رفعه الذي كان له قبل دخول (إنَّ) وهو خبر المبتدأ" [٤].

إذن، بالنظر في هذا المبحث، ومقارنة الشرحين وموازنتهما.. يظهر للباحث أنَّ ابن عقيل كان أكثر تفصيلا وتوضيحًا لآراء المدارس النحوية من ابن هشام.

(١) ينظر: أوضح المسالك، (٢٠٩/١).
(٢) شرح ابن عقيل، (١٢٢/١)
(٣) ينظر: أوضح المسالك، (٢٩١/١).
(٤) شرح ابن عقيل، (١٦٠/١).

المبحث الخامس: موقف ابن هشام وابن عقيل من آراء ابن مالك.

المطلب الأول: موقف ابن هشام من آراء ابن مالك.

كان ابنُ هشام موافقا لابن مالك في أغلب آرائه، ولم يخالفه إلا في عدد قليل من المسائل، بيانها كما يأتي:

١ـ مثَّل ابن مالك للضمير المستتر جوازا بـ: (زيد قام) فاعترض ابن هشام على ذلك بقوله:" هذا التقسيم تقسيم ابن مالك وابن يعيش وغيرهما، وفيه نظر، إذ الاستتار في نحو: (زيد قام) واجب... والتحقيق أن يقال: ينقسم العامل إلى ما لا يرفع إلا الضمير المستتر كـ(أقوم) وإلى ما يرفعه وغيره، كـ(قام)" [١].

٢ـ قال ابن مالك في بكثرة حذف العائد مع الوصف في الموصول :

"..... **والْحَـــذْفُ عِنـــــدَهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلِي**

فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إِنِ انْتَصَبْ بِفِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ كَمَنْ نَرْجُو يَهَبْ"[٢]

ردَّ ابن هشام قول ابن مالك بكثرة حذف العائد مع الوصف، فقال: "وحذف منصوب الفعل كثير، ومنصوب الوصف قليل" [٣].

٣ـ حكم ابن مالك بعدم تغير حكم (لا المشبهة بليس) بعد دخول همزة الاستفهام عليها، فقال:

"**وأعط (لا) مع همزة استفهام ما تستحق دون الاستفهام**"[٤]

فاستدرك عليه ابن هشام، وذكر أنه يتغير حكمها لدى بعض النحاة، ومنهم سيبويه حيث ذكر أنها بمنزلة (أتمنى) ولا خبر لها مع ليت [٥].

---

(١) أوضح المسالك، (١/٨١ ــ ٨٢).
(٢) ألفية ابن مالك، (ص١٦).
(٣) أوضح المسالك، (١/١٥٦).
(٤) ألفية ابن مالك، (ص٢٣).
(٥) ينظر: أوضح المسالك، (٢/٢٤ـ ٢٧).

٤- علَّق على رأي ابن مالك بأنَّ (أعلم وأرى في بابهما) إذا كانتا منقولتين من المتعدي لواحد تعدتا لاثنين[١]. قال ابن هشام:" وفيه نظر في موضعين: أحدهما: أن (علم) بمعنى عرف إنما حفظ نقلُها بالتضعيف لا بالهمزة، والثاني: أن (أرى) البصرية سُمع تعليقها بالاستفهام، نحو: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [البقرة: ٢٦٠] "[٢].

وهكذا يظهر أنَّ ابن هشام لم يكن كثير مخالفة لابن مالك، بخلاف ابن عقيل الذي أكثر من مخالفة ابن مالك، والاستدراك عليه ـ كما سأبين ذلك في المطالب التالي ..

المطلب الثاني: موقف ابن عقيل من آراء ابن مالك.

خالف ابنُ عقيل ابن مالك، واستدرك عليه ما يزيد عن خمس عشرة مسألة، وذلك من بداية الألفية، حتى نهاية باب نوسخ الابتداء، وهي كما يأتي:

١- خالف ابن مالك في علامة المثنى، وذلك في باب: (إعراب المثنى، وما يلحق به)[٣] ، ورأى أن الإعراب لا يكون بالألف والياء، وإنما يكون بحركة مقدرة على هذين الحرفين، فقال:" وحاصل ما ذكره: أن المثنى وما ألحق به يرفع بالألف، وينصب ويجر بالياء، وهذا هو المشهور، والصحيح: أن الإعراب في المثنى والملحق به بحركة مقدرة على الألف رفعا، والياء نصبا وجرا"[٤].

٢- قال ابن مالك في نوني المثنى وجمع المذكر السالم:

"وَنُونَ مَجْمُوعٍ وَمَا بِهِ الْتَحَقْ.....فَافْتَحْ وَقَلَّ مَنْ بِكَسْرِهِ نَطَقْ
وَنُونُ مَا ثُنِّـــيَ وَالْمُلْحَـقِ بِهْ.....بِعَكْسِ ذَاكَ اسْتَعْمَلُوهُ فَانْتَبِهْ"[٥]

---

(١) ينظر: ألفية ابن مالك، (ص٢٤).
(٢) أوضح المسالك، (٢/٧٥).
(٣) ينظر: ألفية ابن مالك، (ص١١).
(٤) شرح ابن عقيل، (١/٣٠).
(٥) ألفية ابن مالك، (ص١١).

قال ابن عقيل بأن كسر النون في الجمع شاذ، فقال:" وظاهر كلام المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ أن فتح النون في التثنية ككسر نون الجمع في القلة، وليس كذلك، بل كسرها في الجمع شاذ، وفتحها في التثنية لغة،كما قدمناه"(١).

٣ـ قال ابن مالك في الضمائر:

"**وألفٌ والواوُ والنونُ لِما غاب وغيره، كقاما واعلما**"(٢)

ردَّ ابن عقيل قول ابن مالك:" وغيره"، في ضمائر الرفع المتصلة (الألف، والواو، والنون) التي تكون للغائب، والمخاطب.. إذ خالفه في كون هذه الضمائر تكون للمتكلم، وردَّ هذا الرأي، فقال:"ويدخل تحت قول المصنف (وغيرِهِ) المخاطبُ والمتكلمُ، وهذا ليس بجيد، لأنَّ هذه الثلاثة لا تكون للمتكلم أصلاً" (٣).

٤ـ قال ابن مالك في اتصال الضمير وانفصاله:

"**وَصِلْ أَوِ افْصِلْ هَاءَ سَلْنِيهِ وما أَشْبَهَهُ فِي كُنْتُهُ الخُلْفُ انتَمَى**

كَـــذَاكَ خِلْتَنِيـــهِ وَاتَّصَـالا أَخْتَارُ، غَيْرِي اخْتَارَ الانْفِصَالا"(٤)

اختار ابن مالك الاتصال في: (خلتنيه) وخالفه ابن عقيل مرجحًا الانفصال، فقال:" وكذلك المختار عند المصنف الاتصال في نحو: (خلتنيه) وهو: كل فعل تعدى إلى مفعولين: الثاني منهما خبر في الأصل، وهما ضميران، ومذهب سيبويه: أن المختار في هذا ــ أيضا ــ الانفصال، نحو (خلتني إياه) ومذهب سيبويه أرجح؛ لأنه هو الكثير في لسان العرب على ما حكاه سيبويه عنهم" (٥).

---

(١) شرح ابن عقيل، (٣٥/١).
(٢) ألفية ابن مالك، (ص١٣).
(٣) شرح ابن عقيل، (٤٦/١).
(٤) ألفية ابن مالك، (ص١٣).
(٥) شرح ابن عقيل، (٥١/١).

٥ـ قال ابن مالك ــ في الباب نفسه ــ أيضا:

"وقدِّم الأخصّ في اتصال وقدمن ما شئت في انفصال"[١]

استدرك ابن عقيل على ابن مالك في هذه المسألة أن اشترط ــ خلافًا لابن مالك ــ لتقديم الضمير غير الأخص على الأخص أمَن اللبس، فقال:" وقدمن ما شئت في انفصال: وهذا الذي ذكره ليس على إطلاقه، بل إنما يجوز تقديم غير الأخص في الانفصال عند أمن اللبس، فإن خيف لبس لم يجز" [٢].

٦ـ استدرك على ابن مالك عدم ذكره الموصولات[٣]، فقال:" وينقسم الموصول إلى: اسمي، وحرفي، ولم يذكر المصنف الموصولات الحرفية" [٤].

٧ـ قال ابن مالك في حذف صدر الصلة:

"إن صلح الباقي لوصل مكمل والحذف عندهم كثير منجلي
في عائد متصل إن انتصب بفعل أو وصف كمن نرجو يهب"[٥]

رد ابن عقيل قول ابن مالك بكثرة حذف العائد مع الوصف، يقول:" وكلام المصنف يقتضي أنه كثير، وليس كذلك، بل الكثير حذفه من الفعل المذكور، وأما مع الوصف فالحذف منه قليل" [٦].

٨ـ قال ابن مالك في المعرف بأداة التعريف:

"وَبَعْضُ الأَعْلاَمِ عَلَيْهِ دَخَلاَ لِلَمْح مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقِلا
كَالفَضْلِ وَالْحَارِثِ وَالنُّعْمَانِ فَذِكْرُ ذَا وَحَـــــذْفُهُ سِيَّانِ"[٧]

---

(١) ألفية ابن مالك، (ص١٣).
(٢) شرح ابن عقيل، (٥٢/١).
(٣) ينظر: ألفية ابن مالك، (ص١٥).
(٤) شرح ابن عقيل، (٦٦/١).
(٥) ألفية ابن مالك، (ص١٦).
(٦) شرح ابن عقيل، (٨١/١).
(٧) ألفية ابن مالك، (ص١٦).

لم يقبل ابن عقيل تسوية ابن مالك بين إثبات (أل التعريف) وحذفها مما سمي من الأعلام، وما نقل من الصفة، بل فصَّل ذلك فقال:" ليس حذفهما وإثباتهما على السواء كما هو ظاهر كلام المصنف، بل الحذف والإثبات ينزل على الحالتين اللتين سبق ذكرهما، وهو أنه إذا لمح الأصل جيء بالألف واللام، وإن لم يلمح لم يؤت بهما" (١).

٩- قال ابن مالك في تعريف الخبر:

"والخبر الجزء المتم الفائدة كالله بر والأيادي شاهدة"(٢)

استدرك ابن عقيل على ابن مالك تعريفه الخبر الذي أشرك معه فيه الفاعل، فقال:" وخلاصة هذا أنه عرف الخبر بما يوجد فيه وفي غيره، والتعريف ينبغي أن يكون مختصا بالمعرف دون غيره" (٣).

١٠- أورد ابن مالك ستة مسوغات للابتداء بالنكرة، وذلك في قوله:

" ولا يجوز الابتدا بالنّكرة ما لم تفد كعند زيدٍ نمرة
وهل فتىً فيكم فما حلّ لنا ورجل من الكرام عندنا
ورغبةٌ في الخير خيرٌ وعمل برٍّ يزين وليقس ما لم يقل"(٤)

أمَّا ابن عقيل فقد أضاف ثمانية عشر مسوغا إلى المسوغات الستة التي ذكرها ابن مالك للابتداء بالنكرة، فقال:" هذا ما ذكره المصنف في هذا الكتاب، وقد أنهاها غير المصنف إلى نيف وثلاثين موضعا، وأكثر من ذلك [فأورد هذه الستة المذكورة، ثم أضاف ابن عقيل المسوغات التي رآها]" (٥).

---

(١) شرح ابن عقيل، (٨٧/١).
(٢) ألفية ابن مالك، (ص١٧).
(٣) شرح ابن عقيل، (٩٥/١).
(٤) ألفية ابن مالك، (ص ١٧ ـ ١٨).
(٥) شرح ابن عقيل، (١/ ١٠٢).

١١- قال ابن مالك في تقديم الخبر وتأخيره:

"فامنعه حين يستوي الجزآن عرفا ونكرا عادمي بيان

كذا إذا ما الفعل كان الخبرا أو قصد استعماله منحصرا"(١)

اعترض ابن عقيل على قول ابن مالك في البيت السابق: (كذا إذا ما الفعل كان الخبرا) الذي يقتضي وجوب تأخير الخبر الفعلي مطلقا، إذ يقول:" فقول المصنف كذا إذا ما الفعل كان الخبرا، يقتضي وجوب تأخير الخبر الفعلي مطلقا، وليس كذلك، بل إنما يجب تأخيره إذا رفع ضميرا للمبتدأ مستترا كما تقدم"(٢).

١٢- استدرك ابن عقيل على ابن مالك عدم ذكره مواضع (حذف المبتدأ وجوبا)، وذلك في مسألة الحذف الواجب للخبر، فقال:" ولم يذكر المصنف المواضع التي يذكر فيها المبتدأ وجوبا، وقد عدها في غير هذا الكتاب أربعة" (٣).

١٣- قال ابن مالك في جواز توسط الأفعال الناسخة عدا (ما دام) :

"وفي جميعها توسط الخبر أجز، وكلٌّ سبقه دام حظر"(٤)

خالف ابنُ عقيل ابن مالك، فرأى عدم امتناع خبر تقديم (دام) عليها، إذ يقول:" والذي يظهر أنه لا يمتنع تقديم خبر (دام) على (دام) وحدها فتقول: (لا أصحبك ما قائما دام زيد) كما تقول: (لا أصحبك ما زيدا كلمت)" (٥).

---

(١) ألفية ابن مالك، (ص١٨).

(٢) شرح ابن عقيل، (١١٠/١).

(٣) السابق، (١١٨/١).

(٤) ألفية ابن مالك، (ص١٩).

(٥) شرح ابن عقيل، (١٢٨/١).

١٤ـ ذكر ابن مالك لعمل (ما المشبهة بليس) أربعة شروط، فقال:

"**إعمال ليس أعملت ما دون إن مع بقا النّفي وترتيب زكن**

وسبق حرف جرٍّ أو ظرفٍ كما بي أنت معنيّاً أجاز العلما"(١)

أمَّا ابن عقيل فزاد شرطين من شروط الحجازيين، وهما:

١ـ ألا تتكرر (ما) فإنَّها إن تكررت بطل عملها، مثل: (ما ما محمدٌ حاضر).

٢ـ ألا يبدل من خبرها موجب، فإذا أبدل بطل عملها، مثل: (ما زيدٌ بشيء إلا شيء لا يعبأ به) (٢).

١٥ـ قال ابن مالك في شروط عمل (لا المشبهة بليس):

"**في النّكرات أعملت كليس لا وقد تلي لات وإن ذا العملا**

وما للات في سوى حينٍ عمل وحذف ذي الرّفع فشاو العكس قل"(٣)

وقد ذكر ابن عقيل ذكر لعملها شرطين لم يذكرهما المصنف، فقال: " الشرط الثاني: ألا يتقدم خبرها على اسمها، فلا تقول: لا قائمًا رجلٌ.

الشرط الثالث: ألا ينتقض النفي بـ(إلا) فلا تقول: (لا رجلٌ إلا أفضل من زيد) بنصب (أفضل بل يجب رفعه، ولم يتعرض المصنف لهذين الشرطين)"(٤).

١٦ـ قال ابن مالك:

"**وأعط (لا) مع همزة استفهام ما تستحق دون الاستفهام**"(٥)

يرى ابن مالك أنه إذا دخلت همزة الاستفهام على (لا، المشبهة بليس) لم يتغير حكمها، وقد أورده ابن عقيل، واستدرك عليه، فقال:" إذا دخلت همزة

---

(١) ألفية ابن مالك، (ص٢٠).

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل (١/١٤٠ـ ١٤١).

(٣) ألفية ابن مالك، (ص٢٠).

(٤) ينظر: شرح ابن عقيل، (١/١٤٦).

(٥) ألفية ابن مالك، (ص٢٣).

الاستفهام على (لا النافية للجنس) بقيت على ما كان لها من العمل، وسائر الأحكام التي سبق ذكرها، فتقول: (ألا رجل قائم، وألا غلام رجل قائم، وألا طالعا جبلا ظاهر) وحكم المعطوف والصفة بعد دخول همزة الاستفهام، كحكمها قبل دخولها... هكذا أطلق المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ هنا، وفي كل ذلك تفصيل... [ثم ذكر تفصيله الذي استدركه]"[1].

***

وبناء على ما سبق من موقف واضح لابن هشام وابن عقيل تجاه آراء مالك، واستدراكهما عليه أجدُ أنَّ ابن هشام لم يكن كثير خلاف ولا استدراك على ابن مالك، بخلاف ابن عقيل الذي استدرك عليه وخالفه في نحو ست عشرة مسألة.

(١) **شرح ابن عقيل، (٢/١٠).**

الخاتمة

الحمد لله وحده، والصلاة، والسلام على من لا نبي بعده.

أما بعد:

فقد منَّ الله عليَّ بإتمام هذا البحث الموسوم بـ (ألفية ابن مالك بين ابن هشام وابن عقيل من مطلع الألفية إلى نهاية نواسخ الابتداء ـ دراسة موازنة) إذ بذلت فيه ما استطعت من الجهد والوقت، حتى أتممته بحمد الله تعالى.

وفي ختامه أدوِّن أبرز ما هدي إليه من نتائج، وتوصيات، منها:

- اتفق ابن هشام وابن عقيل في مصادرهما، إلا أنَّ ابن هشام لم يكثرْ من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف.
- استشهد ابن عقيل بقراءة شاذة، بخلاف ابن هشام الذي لم يستشهد إلا بالقراءات المتواترة.
- اختلف توجيه ابن هشام عن توجيه ابن عقيل، في بعض الشواهد التي استشهدا بها على بعض المسائل النحوية.
- يُعدُّ ابن عقيل أكثر ترجيحًا للآراء، وإصدارًا للأحكام النحوية من ابن هشام.
- يُعدُّ ابن هشام أكثر بيانًا للأصول في الأبواب النحوية من ابن عقيل.
- بلغت المسائل التي عدَّها ابن هشام ـ في شرحه على ألفية ابن مالك إلى نهاية باب نواسخ الابتداء ـ أصولًا في أبوابها ست مسائل، في حين بلغت عند ابن عقيل ثلاث مسائل.
- لم يتفق ابن هشام وابن عقيل في ذكر أصلٍ من الأصول، عدا في مسألة واحدة.
- جُملُ ابن عقيل طويلة، وأسلوبه قائم على التفصيل في المسائل، بخلاف ابن هشام الذي أتت جمله قصيرة، وأتى أسلوبه مختصرًا جدًا.
- لم يورد ابن هشام أبيات ألفية ابن مالك عند شرحه المسائل، بخلاف ابن عقيل الذي يجعلها بين يدي كل مسالة يشرحها.

- يكثر ابن عقيل من بسط آراء النحاة، ويبين موقف المدارس النحوية السابقة، بينما يوردها ابن هشام باختصار.
- كان ابن هشام موافقا لابن مالك في أغلب آرائه، بخلاف ابن عقيل الذي خالفه، واستدرك عليه ما يزيد عن خمس عشرة مسألة، وذلك من بداية الألفية، حتى نهاية باب نوسخ الابتداء

هذا، وأوصي الأخوة الباحثين بإتمام دراسة موازنة بين شرح ابن هشام وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بحيث تشمل الألفية كلها، إذ إنَّها جديرة بهذه الدراسة؛ لوفرة مادتها العلمية.

والله أسأل أن يجعل هذا البحث خالصًا لوجهه الكريم، وألا يحرمني أجر المخطئ فيه، إن فاتني أجر المصيب، إنَّه ولي ذلك والقادر عليه، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

قائمة المصادر والمراجع

ـ القرآن الكريم.

١ـ إبراز المعاني من حرز الأماني، أبو شامة المقدسي، دار الكتب العلمية . بيروت، (د.ط)، (د.ت).

٢ـ إعراب القراءات الشواذ، أبو البقاء العكبري، تحقيق: محمد السيد، عالم الكتب ـ بيروت، ط: الأولى، ١٤١٧هـ.

٣ـ ألفية ابن مالك، محمد بن عبد الله الطائي، دار التعاون، (د.ط)، (د.ت).

٤ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، الإمام ابن هشام الأنصاري، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصريةـ بيروت، (د.ط)، ١٤٢٩ هـ.

٥ـ البحر المحيط في التفسير، أبو حيان، تحقيق: صدقي محمد، دار الفكر . بيروت، (د.ط)، ١٤٢٠هـ.

٦ـ البيان والتبيين، الجاحظ، دار الهلال ـ بيروت، (د.ط) ، ١٤٢٣هـ.

٧ ـ التيسير في القراءات السبع، عثمان بن سعيد الداني، تحقيق: أوتو تريزل، دار الكتاب العربي ـ بيروت، ط: الثانية، ١٤٠٤هـ.

٨ـ الجامع الصحيح المختصر، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة ـ بيروت، ط: الثالثة، ١٤٠٧هـ.

٩ـ الجامع الصحيح المسمى صحيح مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري، (د.ت)، دار الجيل ـ بيروت، (د.ط)،(د.ت).

١٠ـ الحماسة البصرية، صدر الدين علي بن أبي الفرج البصري، تحقيق: عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط: الأولى، ١٤٢٠هـ.

١١ـ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: محمد نبيل طريفي/اميل بديع اليعقوب، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ١٩٩٨م.

١٢ـ ديوان الحماسة، لأبي تمام حبيب بن أوس الطائي، تحقيق: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلميةـ بيروت، ط: الأولى، ١٤١٨هـ.

١٣ ـ ديوان الفرزدق، همام بن تغلب أبو فراس الفرزدق، تحقيق: علي فاعور، دار الكتب العلمية بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٧ هـ.
١٤ـ سنن النسائي الكبرى، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي، تحقيق: عبد الغفار سليمان البنداري، سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى، ١٤١١هـ.
١٥ـ شرح ابن عقيل، لبهاء الدين بن عبد الله بن عقيل الهمداني المصري، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع ـ القاهرة، ط: الأولى، ٢٠٠٩ م.
١٦ـ شرح التسهيل، محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي، ت: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي، دار هجر، (د.ط)، (د.ت).
١٧ـ شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، محمد حسن شراب، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط: الأولى، ١٤٢٧هـ.
١٨ـ شرح طيبة النشر في القراءات، ابن الجزري، ضبط: أنس مهرة، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط: الثانية، ١٤٢٠هـ.
١٩ـ في أصول النحو، سعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي ـ بيروت، (د.ط)، ١٤٠٧هـ .
٢٠ـ الكامل في اللغة والأدب، محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد أبو الفضل، دار الفكر العربي ـ القاهرة، ط: الثالثة، ١٤١٧هـ.
٢١ـ الكتاب، سيبويه، ت: عبد السلام هارون، الخانجي ـ القاهرة، ط: السادسة، ١٤٣٤هـ.
٢٢ـ الكنز في القراءات العشر، تاج الدين الواسطي، تحقيق: خالد المشهداني، مكتبة الثقافة الدينية ـ القاهرة، ط: الأولى، ١٤٢٥هـ
٢٣ـ مجمع الأمثال، أحمد بن محمد النيسابوري، تحقيق: محمد محيي الدين، دار المعرفة ـ بيروت، (د.ط)،(د.ت).
٢٤ـ المحتسب، ابن جني، وزارة الأوقاف المصرية، (د.ط)، ١٤٢٠هـ.

٢٥ـ معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، تحقيق: عبد الجليل شلبي، عالم الكتب ـ بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٨هـ.
٢٦ـ المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية، بدر الدين العيني، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام ـ القاهرة، ط: الأولى، ١٤٣١هـ.
٢٧ـ المقرب، ابن عصفور، تحقيق: عادل أحمد وعلي محمد، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط: الأولى،

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
ملخص البحث	٣٠٨١
Abstract	٣٠٨٢
المقدمة.	٣٠٨٣
المبحث الأول: مصادر الاستشهاد عند ابن هشام وابن عقيل، واختلاف توجيهها	٣٠٨٩
المطلب الأول: مصادر الاستشهاد عند ابن هشام وابن عقيل	٣٠٨٩
المسألة الأولى: مصادر الاستشهاد عند ابن هشام	٣٠٩٦
المسألة الثانية: مصادر الاستشهاد عند ابن عقيل	٣١٠١
المطلب الثاني: اختلاف توجيه الشواهد عند ابن هشام وابن عقيل	٣١٠٦
المبحث الثاني: الأحكام والترجيحات عند ابن هشام وابن عقيل	٣١٠٦
المطلب الأول: الأحكام والترجيحات عند ابن هشام	٣١٠٧
المطلب الثاني: الأحكام والترجيحات عند ابن عقيل	٣١١٠
المبحث الثالث: ما عدَّه ابن هشام وابن عقيل أصلا في بابه	٣١١٠
المطلب الأول: الأصول عند ابن هشام	٣١١١
المطلب الثاني: الأصول عند ابن عقيل	٣١١٢
المبحث الرابع: اختلاف أسلوب الشرح عند ابن هشام، وابن عقيل على ألفية ابن مالك	٣١١٢
المطلب الأول: اختلافهما في تناول المسائل	٣١١٥
المطلب الثاني: إيرادهما المذاهب النحوية	٣١١٨
المبحث الخامس: المبحث الخامس: موقف ابن هشام وابن عقيل من آراء ابن مالك.	٣١١٨

المطلب الأول: موقف ابن هشام من آراء ابن مالك.	**٣١١٨**
المطلب الثاني: موقف ابن عقيل من آراء ابن مالك	**٣١١٩**
الخاتمة	**٣١٢٦**
قائمة المصادر والمراجع	**٣١٢٨**
فهرس الموضوعات	**٣١٣١**